للقضية الفلسطينية، ولكنها، من ناحية اخرى، تستطيع ان تسبب ضرراً كبيراً لها، او لمنظمة التحرير الفلسطينية او، على الاقل، تسكت عنه. لقد كانت، في حينه، اتفاقية الصلح الاسرائيلية ـ المصرية، على ما تضمنته من اخراج مصر من دائرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، هي الارضية التي نبت فيها مخطط اجتياح لبنان من قبل اسرائيل، ومحاولة تدمير البنية الفلسطينية هناك، على نتائجه المأساوية، وذلك بعد ان شعر المخططون الاسرائيليون بأن الطريق باتت ممهدة امامهم للاستفراد بالمشرق. وربما لم يعد هنالك، الآن، ما يمكن تدميره تنظيمياً وحسيّاً، الا ان هنالك، قطعاً، ما يمكن تدميره سياسياً. فمصر تستطيع، مثلاً، السكوت على ترتيبات اسرائيلية ـ اردنية بشأن المناطق المحتلة، تنفذ بهدوء وعلى مدى طويل، دون ان يؤثر فيها صراخ «الممثل الشرعي الوحيد»؛ بل تستطيع السكوت على «حدوثة» ذلك «الممثل» بأسرها، كما فعلت اكثر من مرة أيام السادات، على ما رافق ذلك، دائماً، من ضربات وُجهت، من قبل الآخرين، الى «الممثل»، وكادت تحوّله الى مهرج. بل ان بيان الحكومة المصرية الذي تضمن توضيح موقفها بشأن اغلاق مكتب م.ت.ف. ومؤسساتها في مصر، يتحدث عن «موقف مصر المساند لكفاح الشعب الفلسطيني... الباسل [وحقه] في الخلاص من الاحتلال وتحرير ارضه وارداته»، خصوصاً وانه قد «فرضت عليه قيادات لا تدرك معنى الالتزام بالقضية، وكل ما يهمها هو السعي الى تحقيق المكاسب بالمؤامرات والمناورات». والاشارة، كما يبدو لنا، واضحة؛ وبدورنا، نمتنع عن التعليق. فمن الناس من يزداد حكمة عندما يتقدم به السن، ومنهم من يصاب بأعراض أخرى.

صحيح، انه لن يكون من الصعب حل الازمة مع مصر، التي يمكن، من مفهوم معين، اعتبارها بمثابة زوبعة في فنجان. فلن تكون عملية معقدة للغاية ان يصار الى التخطيط لـ «تكويعة» مضادة على هذا الصعيد وتنفيذها؛ وذلك، مثلاً، بنشر بيانات وتعليقات واستصدار قرارات وتسيير وفود مصالحة، الخ، بهدف اصلاح ذات البين واعادة المياه الى مجاريها. وربما لن يكون تحقيق ذلك الا مسألة وقت. الا ان هذه «التكويعات»، على اختلاف انواعها، الرئيسة منها والفرعية، ليست الا دليلاً آخر، للمرة س ، يمس المصداقية السياسية المقاومية، وبالتالي كان من المستحسن تجنبه من اساسه.

تعددت الاسباب والمؤتمر واحد

اذا لم يفلح، ايضاً، متعاطو الحوار والوحدة الوطنية في ارساء اسس سليمة للعلاقات الفلسطينية ـ العربية، بحيث لا تكون يابسة فتكسر ولا ليّنة فتعصر، فان الوضع، كذلك، لا يختلف كثيراً بالنسبة الى مخطط التحرك السياسي «المهم»، الذي تم اعتماده من قبل المجلس؛ وهي «صرعة» المؤتمر الدولي لحل مشكلة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية، الذي يفترض ان تحضره منظمة التحرير الفلسطينية، بشكل متساوٍ ومتكافىء مع باقي الاطراف المعنية (ومن ضمنها اسرائيل بالطبع) والدول الكبرى.

وحتى نكون منصفين، لا بد من الاشارة الى ان معظم دعاة «الوحدة الوطنية» من بين المنظمات الصغيرة المستيسرة، ان لم يكن كلهم، لا يتحملون وزر المؤتمر الدولي. فهذا المشروع من بنات افكار «اليمين» و «الشرعية» الفلسطينية، الذين تلقفوا الفكرة من عدد من المحافل العربية والدولية، فاطبقوا عليها وامسكوا بها جيداً، وراحوا يبلورونها ويطرحونها، هنا وهناك، ويطالبون بتنفيذها ويسعون الى استصدار القرارات المؤيدة لها، حتى لم يبق طرف، أعربياً كان او دولياً، الا وبات يتحدث عنها، مبدياً استحسانه، ولو من حيث المبدأ. بل اننا نستطيع ان نذهب الى اكثر من ذلك لنقول ان هذه الرغبة الجامحة التي ابدتها «الشرعية» في التجاوب مع طروحات الوحدة الوطنية فجأة، والكرم الحاتمي الذي مارسته في الاستجابة لطلبات المنظمات الصغيرة، وخصوصاً الرافضة التقليدية منها، والدعوات